دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التحولات العالمية في ضوء نظريات التحليل السياسي
المصدر:	شؤون الأوسط
الناشر:	مركز الدراسات الاستراتيجية
المؤلف الرئيسي:	حاج، ميلود عامر
المجلد/العدد:	ع156
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	خريف
الصفحات:	49 - 62
رقم MD:	855997
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الفكر السياسي، السياسة الدولية، الجغرافيا السياسية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/855997

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التحولات العالمية في ضوء نظريات التحليل السياسي

ميلود عامر حاج (*)

يدخل العالم موجة من التحولات والرهانات عشية الحرب الباردة . هذه الحرب الباردة متولدة بدورها عن الحرب العالمية الثانية والتي تعد هي الأخرى نتاج لما قبلها والمتمثل في الحرب العالمية الأولى . صفة الحرب هي لصيقة بالدول والدول الكبرى التي يتعاظم دورها وفق المصالح الحساسة وبتنافسها فيما بينها كونها تحمل أبعاد وأهداف إستراتيجية من أجل إحكام سيطرتها على المتغيرات والتبدلات التي هي من ورائها ولصالحها ما دامت أنها تشعر بالقلق وعدم الارتياح إلا بدخولها حلبة الصراع الإقليمي أو الدولي على حد سواء بغية السيطرة على الأوضاع وتوجيهها حتماً لصالحها وعلى حساب غيرها في هندسة السياسة العالمية .

إن تاريخ الدول لا يخلو من مسلسل الصراعات ومحطات الحروب التي قادتها الدول الكبرى لصالحها وعلى حساب الصغرى من أجل تمتين قبضتها الفولاذية رغبة منها في توسيع مجالها الحيوي ما يضمن لها السيطرة بهدف تعزيز مواقعها الإستراتيجية والعسكرية والسياسية والاقتصادية، ما يعزز من مواقعها بمزيد من التألق والرفعة لمضاعفة ما لديها من القدرة على توجيه الأحداث ومواجهة المخاطر والحد من التحديات .

إن صفة الدول القوية هي قوة الدول في رصد ما يقوي صيتها بين الدول الأخرى ويدعم حضورها في المشهد الدولي بإعطائها النفس لداخلها عن طريق التطور والنمو والتنمية وبإيعاز منها .

إلا أن حصيلة القوة تكمن في ما دفع بالقلة من الدول عبر التاريخ وما زال من أجل قيادة العالم ولكن ليس كل الدول باعتبارها ناقصة القدرة في تجاوز نقائصها وسلبياتها ما يسمح لها في تخطي عقبة الداخل بالنهوض به صوب الخارج ما يمنحها المناعة ضد مظاهر التخلف باتجاه مشاهد التقدم.

فالدول أنماط وأشكال تقاس بالمؤسسات والرجالات والانتاجات التي تشكل قوتها أو ضعفها وبدعم من داخلها تجاه خارجها دون أن تكون حتماً منقسمة بينهما في البحث عن

(*) أستاذ وباحث في السياسة الدولية – جامعة الجزائر٣ .

البدائل والخيارات نظراً لما يثقل كاهلها من الفوضى الاجتماعية والتخلف السياسي والتبعية الاقتصادية ..

إنه لمن المؤكد إذن بأن العالم تطور وهو في تطور مستمر غير مسبوق من طريق الدول والمجتمعات وفي جميع القطاعات والأنشطة الحيوية على اختلاف أنواعها وأشكالها من علم الأجنة إلى الذرة ، ومن الفرد الصناعي إلى النووي ، ومن الأنظمة الإشعاعية إلى الطائرة بدون طيار ... لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو : هل هذا كافٍ؟ لا أحد يدري ولربما أن هذه الحاجة الملحة تحو هذا المستوى تتوجب مستويات أخرى مغيبة أو منسية ربما تكون هي السبب من وراء ذلك وبطرق ملتوية وراديكالية في البحث عن حلول لمسائل وقضايا ما زالت عالقة لحد الآن . أي بمعنى ما هي حدود مستوى العالم ؟ وهل هنالك تناغم بين الدول خاصة في تناسق سياساتها الخارجية من أجل تفادي التنافر في مواقفها ؟ هل مستوى التطور أثر في الجميع تحت وازع الخوف من الغد أم أن الغد هو الذي بات يغذّي خوف الدول بعضها من بعض ؟

هذا ما انعكس على العلوم والفلسفات في التعبير عن وجودها دفاعاً عن كينونة كيانها من الضياع والتلف والزوال . لكن كل ما توصلت إليه هذه الأخيرة من نتائج سواءً كانت نظرية أو امبريقية يعد ثورة لها لا عليها في التأكيد على وجودها ورصد توجهاتها ودعم لحقيقتها. هذا ما لا يدع مجالاً للشك بأن السياسة الدولية لا تخلو هي الأخرى من هذا التشابك والتقاطع نسبة للدول وعن عجزها في تجاوز التناقضات التي حالت دون بلوغ مستوى الرشادة العالمية ؛ لا لشيء وإنما في توجيه الرؤى وتوحيد المناهج وتغليب العقلانية في مصائر الدول .

لكن هذا التحول حتى وإن كان مفرطاً في بعض الحالات في بعض صور العالم وما الإفراط فيه ما هو إلا تلك التحولات التي قامت عليها السياسية والاقتصاد والاجتماع والثقافة وغيرها بحيث ما زال ينقصها الكثير في دعم ما توصلت إليه وتيرة مستواه من أبحاث واكتشافات في العديد من القطاعات والأنشطة الحيوية . لكن هذا يبقى متوقفاً عن مدى اتساع رقعة ذلك لتشمل أكثر وبانفتاح على العمق العالمي وذلك ليس في ما حققه من انتصارات فحسب ، بل فيما حصده من انتكاسات لحد الآن. إنه طموح مشروع في القضاء على كل ما بات يعيق من تقدم العالم ورخائه ونموه بعيداً عن الفوضى العالمية التي باتت تتراكم في ظلها المشكلات والأزمات من دون إيجاد الحلول الشافية لها وبدون رجعة . إنه الرجوع إلى ما يأمل إليه العالم ويحقق سعادته لا تعاسته ، تضامنه لا ضحالته ، رقيه لا غيه . لكن المزيد في البحث العلمي والتربية والقانون والأخلاق وفنون الإدارة وتلقين المعرفة هي الأساس في فك القيود عن الأفراد والجماعات نحو مستقبل حافل بالأمجاد والاستحقاقات . إذا كانت العلوم قد تطورت في خلايا وبنيات محدودة وفي

الدول الصناعية ذاتها تحديداً فإن ثلث أرباع العالم ما زالت تطمح في ذلك لكن في ظل غياب ما يوصلها إلى ذلك . هذا ما ينعكس على الدول في بنائها السياسي دون أن تقدم برامج ومخططات قد تسهم في الرفع من شأن البشرية . فضلاً عن السياسة الدولية هي الأخرى ما زالت موزعة بين القوى النافذة الكبرى نتيجة توافرها على الإرث التاريخي الحديث ، والمال العام ، والنفوذ، والولاءات والتصنيع التكنولوجي والعسكري ... ما جلب إليها جل الخبراء والأخصائيين بإسهاماتهم ومساهماتهم كمستشارين في تقديم العون إلى متخذي صناع القرار والمنتمون إلى الجامعات العالمية ذات الصيت العال لكن دون تغيير في البيداغوجيا والمنهج والرؤية في التعامل مع الدول الأخرى إن لم تكن حكراً لها دون سواها.

وإذا كانت نهاية الحرب العالمية الثانية تمخضت عنها بداية الحرب الباردة من أجل اقتسام العالم بين معسكرين إثنين لا ثالث لهما لكن في إطار إيديولوجي محض وفيه تختلف الوسائل والآليات في توسيع حركيته وضبط معالمه بما يضمن تألقه نحو المستقبل . هذا المستقبل الذي بات محاصراً عن طريق ذلك الإرث المتولد عن الحرب وليس السلام . إنه السلام المحدود بل النسبي بالمرة من خلال ربطه بواقع العالم وتوجهات دوله إن لم يكن مفقوداً أو مفتقداً لكنه بعيداً عن السلام الدائم الكانطي الذي ناشده فلسفياً مقارنة بالحرب التي تأتي على الأخضر واليابس .فالحرب كثيراً ما كانت تعني القوة العسكرية في تغيير المعطيات وبناء المسارات على الأرض والتي قد تجهلها السياسة إن لم تكن بإيعاز منها بحكم أن العسكري يدعم السياسي في التوصل إلى حقائق كانت مجهولة لدى كلاهما معاً إن لم تكن مدفوعة من الثاني لصالح الأول . هذا ما لم تحققه السياسة في ظل البحث عن حلول آمنة ومتسقة في الدولة الواحدة في ظل تراجع الحرب في المجتمع الواحد وغيابها بين الدول ليس إلا. علماً إن الحرب تذر فوائد وفوائض جمة في التوصل إلى معطيات وحقائق جهلتها السياسة من ذي قبل بالرغم من الخسائر المادية والبشرية التي تحصدها . هذا ما باتت يئن تحته دعاوي الأمن والسلم الدوليين بحكم ما قطعه العالم في هذا السياق وما تقاطعه بين دوله لحد الآن في النزاعات والحروب لخير دليل في ذلك من خلال الفترة الممتدة من (١٩٩٢– ١٩٩٦) والتي تقدر بخمسة سنوات فقط مقارنة بتلك الفترة المقدرة بخمس وأربعين عاماً والممتدة من (١٩٤٦– ١٩٩٠) (١). إلا أن دينامية الحرب تؤكد أن العالم عرف خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٥ إلى غاية ١٩٧٦ ما يزيد عن ١٢٠ نزاعاً موزعة على ٧١ بلد فضلاً عن قوى عسكرية متورطة على مدار ٣٦٩ عاماً . أي بما يعادل ثلاث سنوات لكل نزاع على طول الفترة المقدرة ب ٣٢ عاماً بحيث لا يوجد إلا ٢٦ يوماً للسلم فقط مقابل ١٢٠ نزاعاً بعدما خلف حوالي ٢٥٠ مليون ضحية .

لكن تأزم العالم في المقابل بدءً من هياكله ومفاصله الأولى كثيراً ما يوحي بأنه ينذر بالنذر

في ظل غياب الحلول العقلانية التي تسهر على حمايته وتدفع نحو رقيه انطلاقاً من هيئة الأمم المتحدة وأجنحتها الرئيسية والمتمثلة في صندوق النقد الدولي ، والبنك العالمي والتجارة العالمية من دون أن يتسع مجالها سواءً في الحد من انتشار الحروب الأهلية والصراعات الدولية في العالم أو بدخول الدول الصناعية الكبرى عهد الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة من فترة إلى أخرى . هذه المفارقة البينية بات تغذّيها في الأطراف دول ناشئة مثل الصين والهند ذات الحمل الحضاري الموغل في القدم لكي تستعيد قدرتها وطاقاتها مجدداً في ما عرفته سابقاً وتعرفه حالياً وفق طموحها اللامشروط والقاضي بالانبعاث بروح جديدة لدخول المنافسة الاقتصادية وليس العسكرية إن لم تكن تطمح من وراء ذلك إلى قيادة العالم .

إنه تغير في المواقف وتبدل في الرؤى بحيث بات على الدول بأن تطرح إشكاليات إعادة الاعتبار لنفسها ومن مواقع تواجدها من أجل إصلاح نفسها بنفسها دون الدخول في متاهات وتناقضات هي في غنى عنها نتيجة ما توصلت إليه وما تطمح في التوصل إليه .

إنها عملية جد مركبة بل معقدة بالمرة وهي تتطلب جهود فكرية وفلسفية معتبرة من أجل استقراء العالم مجدداً في ضوء الحقائق والمعطيات التي حالت دون بلوغ المستوى المقبول إذا أردنا العيش السلمي والتعايش الدائم بين الدول والمجتمعات بل بين الثقافات والحضارات . إن البحث عن الأمن تحت حجة انتشار الاأمن باسم الإرهاب يبقى نسبياً بالرغم من أهميته الآنية في ظل غياب الحلول الجادة ذات السياسات المهمة التي تنطلق من الفرد كونه هو المعني ورمز المعاناة . وإذا كانت الدراسات الأمنية تعتني بها ، فإن **الأمننة** Securitization تبقى نسبية وغير مأخوذ عليها في كثير من الحالات باعتبار أن المجتمعات مختلفة ومتنوعة دون أن تكون لها قابلية واحدة في التوصل إليه من حيث انطلقت منه كلها. إلا أن هذه النقلة النوعية في التوجه الواقعي من القوة وتوازنها في معرض كل من الدفاعية والهجومية ليأتي الأمن كخط وقائي إن لم يكن استبقائي وفقاً لما توصلت إليه الواقعية بحسب مدارسها وتياراتها من طريق دعاويها للأمن .

إنه تحول فجائي للمعني ومفاجئ لغيره من دون إشراك الجميع في بنائه لكي يحصد نتائجه اليوم في ظل غياب الحوار والتضامن والتماسك من الداخل صوب الخارج والعكس صحيح علماً أن التنافس الذي يغذّيه الطرح الليبرالي باسم الولاء الديمقراطي بات في صراع مع هذه القيم حيث أصحاب المال باتوا في بروز مكثف بل في تصاعد ممنهج لم يسبق له مثيل خاصة في هرم السلطة وباسم ممارسة السياسة على مستوى عال أمثال فلاديمير بوتين ، ودونالد ترومب وإيمانويل ماكرون... هذا ما يجرنا بالقول بأن العالم بالرغم من التغيرات والتحولات التي طرأت عليه فإنه لم يتطور بالشكل المنظّر له إن لم يكن المراد له بما يسمح له العيش في كنف العدالة والرقي والحرية من دون الابتعاد عن

مواطن الزلل وبراثن الخلل التي ما زالت في تفاقم مستمر وبشكل لا متناهي . إنه تكامل ظاهري ذو صراع باطني في العمق بين الأنا والأنا الآخر بعدما فشلت السياسة والسياسة الدولية في تقديم الحلول الجادة ؛ الأولى في الداخل بين الدولة / المجتمع ، أما الثانية بين الدول الكبرى نفسها / الدول الصغرى والضعيفة في القضايا الكبرى والمهام المشتركة بهدف الحد مما توصل إليه العالم من توترات وتشنجات في البنيات والهياكل والبنى التي من شأنها أن تعيد النظر في البناء مجدداً. إن عودة المالي يعني سيطرة الاقتصاد أكثر في ظل فشل السياسي أو ذلك الذي يدعي احترافيتها دون توافر الآليات والمناهج في رصدها على الأرض تبعاً لنتائجها المحققة قياساً بمحدودية البحث العلمي في مسائل السياسة وقضايا المجتمعات المختلفة والمتخلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية شأنها شأن العلوم الدقيقة والتكنولوجية وغيرها ما دام الفرد هو المسئول لا فيما صنعه فحسب ، بل فيما هو قادر على صناعته لنفسه وللآخر في المجتمع الذي ينتمي إليه وتلك دواليك.

هذا ما يقود إلى التساؤل التالي: أين نحن من العالم وأين العالم منا؟ هذه التحولات المرتبطة ببعض التصورات تباعاً هي التي ولدت نفس التداعيات والرهانات بحيث نجد أن كل من العنصرية والشعبوية والتطرف الآخذة في النمو أكثر بكثير في الشمال مقارنة بالجنوب حيث الفساد والجريمة المنظمة والإرهاب في الأقاليم والحدود المتاخمة له تحديداً ما ينم عن فشل دروب التنمية والمرتبطة بالأمن . فالأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة باتجاه التنمية البشرية . إلا أن الوضع بات يحمل أوضاع مزرية وقابلة للانفجار على أصحابها نتيجة تأزمها أكثر من اللازم في ظل غياب الحلول الشفافة والعقلانية الجادة في تغييرها مما هي عليه إلى ما ينبغي أن تكون عليه . نهاية جيل وتعاقب أجيال أخرى مكملة له لكنها قد تحمل قطيعة معه : تقدم أم تراجع في القيم والمبادئ والأفكار ؟

وعلى هذا الأساس ما زال يطرح الباحثون والخبراء والأخصائيون في الشأن الدولي جملة من التساؤلات بشأن هذه التحولات والرهانات التي تحمل في طياتها سلسلة من النظريات والتوجيهات التي ينفرد بها النظام الدولي كأساس جوهري وفاعل منتظم من أجل معرفة إشكالاته وتطوراتها ، حيثياته وماهيتها ورهاناته وأبعادها في ضوء المعطيات والملابسات التي باتت تقض مضاجع الدول بتنامي فواعل من غيرها من أجل منافستها عن طريق صناعة أحداث أخرى .

هذه التوجهات المتنوعة متولدة عن تلك المدارس الفكرية الحاملة لجملة من التيارات السياسية والاقتصادية وسوسيو- ثقافية بحيث كل واحدة منها أو مجتمعة مع غيرها كونها تشكل معطى أولي لا في رصد أحداث النظام الدولي فحسب ، بل في فهم وتحليل وتفسير الظاهرة الدولية التي يقوم عليها النظام الدولي نفسه ككل، لكنه متفرع عبر وحداته السياسية وليس كلها باعتبارها كبيرة وذات أوزان وأحجام وأقساط تختلف بحسب

المنطلقات والمحددات والمرتكزات ما يسمح لها بالسيطرة أكثر في إطار إحداث سيناريوهات المجتمع الدولي المؤثر على باقي المجموعة الدولية المتأثرة به . ومن هذا المنطلق يوجد ثلاثة اتجاهات رئيسية في تحليل وتفسير هذا المستوى من التحليل وهي : الواقعية الجديدة ، الشاملة والجيوبوليتيكية .

١- تحاليل الواقعية الجديدة :

بداية تعد الواقعية الجديدة أحد أفرع الواقعية الكلاسيكية(٢) بامتياز ما دامت هي المنطلق الرئيس في دعم وفهم وشرح أولى الطروحات السياسة الدولية التي تقوم على القوة بموازاة مع أو ضد المثالية التي تدعو من جهتها إلى الأخلاق والقانون في المجتمع الدولي . وضناً منها بأن نهاية الحرب الباردة تساوي المجابهة القوية على المستوى الدولي فإن الواقعية الجديدة لا يراد لها في هذا الصرح أن تبقى حبيسة أوروبا بل تتعدى حدودها . وما دامت الحرب الباردة انتهت بين الغرب والشرق عدا المصالح الوطنية هي الباقية مكانها في ظل التعاملات الاقتصادية والتجارية . إلا أن حرب البلقان ، وعودة الوطنيات في أوروبا ، وتصاعد قوة بعض الدول كالهند ، الصين ، اليابان أو ألمانيا ما بات يحمل ذلك الانتشار على المستوى الكوني والمتمثل في الصراع باتجاه السلطة وجاهزية الحرب عن طريق اللجوء إلى سياسات القوة . علماً إن نهاية الحرب الباردة قد أعادت فكرة القطبية المتولدة في سبعينيات القرن الماضي والتي باتت تحمل مجددا "السلام الأميركي" pax americana التي أسستها حرب الخليج(٣).

فالكل متوقف فعلاً عن ما تحمله هذه العوامل من أهداف من طريق استخدام أو اللجوء إلى القوة في النظرية الواقعية الأصلية من خلال ربطها بالحث عن التشكيلة الاقتصادية أو(الحرب الاقتصادية) أو الثقافية التي دعا إليها صراع الحضارات بخصوص مصالح وأهداف القوة . لكن الكل ما في الأمر هو توسيع نطاق ذلك في إطار التحول المحتمل لهذه الأهداف والمصالح إلى مجابهة عسكرية . إن منطق الإستراتيجية يتوقف انطلاقاً من هذا المعنى كونه آخر معقل لعلاقات القوى الموجودة سواءً اقتصادياً أو ثقافياً لكنه أكثر من الوجهة السياسية . كما تعد السياسة في هذا السياق بمثابة الإطار المرجعي لتلك التفاعلات والتجاذبات التي تقوم على الأحداث عبر تشكلاتها وتشكيلاتها وفق كتل وأحزاب وأطياف متصارعة بحسب ما تحمله من معتقدات ذات المصلحة الأصلية التي تريد تحقيقها من ورائها أرض الواقع.

هذا ما حاول التعبير عنه صموئيل هنتغتون بأن نهاية الصراع الإيديولوجي قد قوى من شوكة الهويات الثقافية ، ما يمنحها القدرة على الدخول في حروب نحو الغد(٤). لكن هذا ما تمخض عنه ذلك الصراع الخفي الذي يحمله هذا المنحى في إطار انقسام العالم بين كتلتين حيث الغنية منها وهي الأقل انتشاراً، بينما الفقيرة منها والأكثر اكتظاظاً ما يوحي

بأنه ثمة مخاطر إستراتيجية مقبلة مع عودة الوطنيات التي تتغذّى من التنافس الاقتصادي والتأكيد على الهويات الوطنية والعرقية ما يدعو بالدخول إلى حروب(٥).

لكن السؤال المثار للجدل في هذا المضمار هو: هل فكرة السياسة هي الأساس أم أن الحاجة الاقتصادية هي الأولى ؟ الأولى تمارسها الدول أما الثانية تلجأ إليها الشركات والوكالات التجارية عن طريق الأفراد ورؤوس أموالهم وما بينهما بحيث تقوم العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات وتحقيق فرص العمل والرفع من الأجور والبحث عن الضمان الاجتماعي ... هذا ما أربك الحسابات وقلص من الإستراتيجيات في ربط الدول بالمجتمعات في ضوء هذه المعطيات من خلال ما قطعته عن طريق تلك العلاقات الثنائية لمتواجدة بينهما وما تخللها من ردات انعكست على الجميع عن طريق الانتكاسات السلبية . فالعالم يتقوى بدءً من ثلاثة أقطاب اقتصادية رئيسية هي : أوروبا ، أمريكا الشمالية وآسيا بتأثير من اليابان . الحرب العسكرية يمكن احتمال تجنبها لكن يوجد خطر الحرب الاقتصادية التي تتقوى بموجبها السلوكيات(٦).

هذا يعود بنا إلى تلك الصراعات التي قامت سواء في ١٨١٥ أو في ١٩١٤حيث كان جلّها يقوم على المصالح الوطنية ؛ أي بمعنى أنه لا تخلو ظاهرة دولية إلا ولها مصادرها وتبعاتها في ضبط ديناميكيتها الأولية عن طريق رصد مدلولها ومعالمها ومنتهاياتها من خلال حقائقها ومغالطتها عن طريق إسهام الدول فيما يتناقض مع مصالح الدول الأخرى. إن العالم كان ومازال عبر دوله يبحث عن أمنه لا خوفه ، استقامته لا اعوجاجه ، قوته لا ضعفه في تحقيق ذلك التوازن المفقود الذي عجّل بها للدخول بدلها جملة من الصراعات الداخلية التي حالت دون بلوغ ذلك المستوى المطلوب والمعلق بعد حين . هذا المستوى المنسي في الشعور السياسي هو الذي ما زال يحث عن ما بعد الدول عن طريق تنامي الهويات الوطنية والأحزاب الشعبوية والجماعات الإرهابية في البحث عنه بدخولها الصراعات مع الدول . إن في غياب الحروب فإن الصراعات هي القائمة كما كللتها الرأسمالية الليبرالية بالشيوعية في إطار توازن القوى في العالم دون أن تضفي إلى حرب فعلية حقاً خلال النصف الثاني من القرن العشرين حول مرجعيتين أساسيتين هما : الاستقلال الكلي أولاً، ثم المطالب الهوياتية ثانياً وذلك من خلال ما تقوم عليه التحاليل الشاملة.

٢- التحاليل الشاملة:

إن أول من فنّد من مزاعم نموذج الواقعية الجديدة بالدعوة إلى الحد منها هو ما ظهر في سبعينيات القرن الماضي من طريق أولى التحليلات بخصوص كل من التكامل والاستقلال الاقتصادي المتنامي . الأمر الذي جعل كل من روبرت كيوهان وجوزيف ناي يحددان مطلبهما النظري وذلك بمثابة إدماج كل من الواقعية والليبرالية أخذاً في الاعتبار تأثير

التكامل الاقتصادي في سلوك الدول(٧). إلا أن الإشكال القائم في هذا الصدد يقوم على أساس أن فكرة الزوال مرتبطة بطبيعة النظام الدولي أم بالدول بالرغم من تكاملهما المطلق والمؤثر في كلاهما معاً ؟ إلا أن الدول هي من صنع النظام والنظام تولد من طبيعة هذه الدول . لكن هذا التساؤل من قبل خبراء وأخصائي السياسة الدولية يجمعون على أن على رأس هذه الدول هو الولايات المتحدة وليس غيرها من الدول فضلاً على أن فكرة الزوال واردة سواء تعلق الأمر بها أو بغيرها بحكم أن ربطهم بأن قوة الدولة الواحدة يعني زوالها بحيث لا يمكنها مهما تكن أن تبقى تحتل الريادة والصدارة مهما دون أن يسمح لها بقيادة العالم بمفردها على حساب الآخرين ومن أجلهم في نفس الوقت .

إلا أن المفارقة الجوهرية تكمن فيما مدى سيطرة هذه النقلة النوعية في عداد الدول وتنافسها من أجل إبراز قوتها من ضعفها كونها كيانات متسابقة ومتكاملة ومتناحرة على السيطرة فيما بينها دون أن تعرف ما مدى حدودها من تأثيراتها عملاً بالقيم التي تحكمها والأطماع التي تخضع لها ما يضبط من واجهة الدول جميعها خاصة الأقوياء منها في السيطرة عليها . هذا ما جعل بول كينيدي يطرح التساؤل التالي في هذا الخصوص حول ميلاد وزال القوى الكبرى(٨) في العالم . إلا أن بلوغ المستوى في التقدم تليه فترة التصدع عن طريق المنافسة بين الدول علماً أن العالم لا يمكن أن تحكمه دولة واحدة مهما تكن قوتها في ظل غياب مجموعة من الدول وما ينوب عنها في ظل الشرعية الدولية حفاظاً على الأمن والاستقرار الدوليين . ومن هنا يصعب جداً ربط هذا بذاك ما دام الاعتقاد السائد بأن الولايات المتحدة بعد الإطاحة بالاتحاد السوفيتي السابق بإمكانها تمديد وجودها إلى آجال غير مسماة من دون معرفة تداعيات وإفرازات ذلك على المجتمع الدولي.

كما إن نهاية الحرب الباردة باتت تحمل في طياتها بذور الإخفاق والإحباط لصالح الدول وفيما بينها بحكم أن القوة العسكرية تراجعت من جهتها وباتت تطرح مسارات وسياقات جديدة خوفاً من تداعيات الموقف الدولي وتأزم أوضاعه دون أن تعمل على تعويض الضعف الاقتصادي المستشري في العلاقات الاقتصادية الدولية والذي أضفى بدوره على بلوغ هذا المستوى الأحادي دون باقي المستويات الأخرى على رأسها البعد الاقتصادي . كما تعد هذه الواجهة جديدة بحكم أن نهاية القوة تساوي الضعف وإن استدراك الضعف يستلزم بدوره البحث في خيارات القوة وطرق تفعيلها بل في الوصول إليها . يتزامن ذلك من طريق التفكير في الطروحات الاقتصادية التي دعا إليها أوماي K.Ohmae من أجل الاحتفاظ بالعالم وتطويره حتى يتقوى عن طريق بروز رهط من المفكرين الاقتصاديين ودعاويهم في هذا السياق ؛ إن لم يكن عالماً بعيداً عن الدول لكنه منتظم بقوانين السوق بعيد من الانزلاقات الداخلية(٩).

وفي هذا السياق ذاته ظهرت دعاوي أقل تفاؤلية من تلك السائدة بقيادة رايش(١٠) والذي

يرى من جهته بأن التطور الحاصل يشكل منبعاً لانفجار اجتماعي متنامي ما ينهي انهيار النمط الإدماج الوطني الذي خاضته الولايات المتحدة بعد الحرب . علماً أن مجيء العولمة الاقتصادية قد أحدث خلاف بين الشرق والغرب أكثر من التباين بينهما . كما أن نهاية التحول ما بعد الشيوعية بات وما زال يفرض منطق السوق بل بحاجة إلى مركز سياسي قوي يسهم في بنائه وتطويره أكثر خوفاً من اكتساح .....الثنائية الهدامة..... أو .....الثنائية المفرطة..... عقب كل حالة أو ظاهرة مثلما حدث في الثورة الصناعية الأوروبية بحيث نجد مقابل السوق / المافيا ، اللامركزية / الفوضى ، المقاولين / المزورين(١١). ومن جهته حاول توماس بيكيتي كعالم اقتصادي فرنسي من أروع ما كتبه عن رأس المال في القرن الواحد والعشرين خلال الخمسين السنة الماضية والذي دعا فيه إلى التركيز عن العدالة ، وإعادة توزيع الدخل مقابل ما تطرحه نماذج النمو وخلق الثروة في المقابل بحسب مزاعم الرأسمالية المتوحشة(١٢).

كما يوجد في المقابل من التحليلات الأخرى ذات الطابع السياسي أو الثقافي للتكامل خاصة السياسي منه نتيجة بروز ثلاثة عوامل رئيسية مختلفة هي : شمولية الإستراتيجيات ، تكامل المصالح وتداخل المجتمعات(١٣). ومن الأهمية بمكان فإن تطور الدول أصبح يعبر عن خيبة أمال المجتمعات مما أصبح يقوم على اختلالات في المطالبة بالحقوق عن طريق العدالة والديمقراطية والعمل وحقوق الإنسان ... من دون أن تفي الأولى بوعودها أو تحقق الثانية كل ما تصبو إليه ؛ إلا أنه ما زال بينهما شرخ كبير لكنه يصعب ملؤه بسهولة . يتأكد هذا عن طريق إضافة ملاحظتين أساسيتين هما : أولاً: تأكيد المجتمعات مقابل الدول بدءً من ثمانينيات القرن الماضي عن طريق المطالبة بالدعاوي السلمية خاصة على رأسها طلب الأخلاق الدولية مقابل .....العقلانية المجردة..... للدول التي خاضت الحرب الباردة. ثانياً : بروز تحديات كونية جديدة . هذه الأخيرة تعد مطالب مشروعة وهادفة لكنها ما فوق القوميات بالرغم من أهميتها القصوى في تحقيق توازن المجتمعات أكثر من استقرار الدول .

فهل يُعد هذا الطرح بمثابة نقلة نوعية أم نكسة مضمرة ؟ إن تجربة الدولة الوطنية القليلة والمعدمة في آن واحد هي التي قلصت من هامش المناورة وبات الصراع بين الدول خاصة المتقدمة منها ضد المتخلفة في كثير من الحقول والمستويات دون أن يرتقي إلى سقف مثمر بعيداً عن خدمة المجتمعات حيث الكرة تعاد إلى مرماها مجدداً بما فيها المجتمعات الراقية ومنها يبدأ العد العكسي في ظل الانسداد في الأفق وتراجع القيم والأفكار والمبادئ دون أن تتخلص من عقدها الداخلية بمعية الدول ذاتها بعدما تخلت عن المثل العليا كونه الأساس في بناء نفسها بنفسها بعيداً عن الصراعات والتشنجات الداخلية . ولعل من بين ما أصبح المهدد الأول لها يمكن فيما يلي : الأخطار البيئية ، الاعتناء بالتنمية المستدامة

وحركات النمو الديمغرافي(١٤). بالإضافة إلى قلق الأمن النووي نسبة إلى مراكز أوروبا الوسطى والشرقية ليتم إدخالها في ..... توازن الرعب ..... بسبب الحرب الباردة . وكذلك انشغالات النظام المجتمعي التي باتت تستقطب الفضاء العام العالمي بجانب المضايقات بحسب التنافس الدولي اللذان اكتسحا الحيز الوطني . هذا ما تم التعبير عنه من خلال تلك الدعاوي المتكررة بخصوص .....المجتمع – العالم ..... في وقت لا يضمن فيه أصحاب هذا الطرح ضمانات بشأنه . علماً بأن الأمر يمس كل من الاقتصاد ، السياسة والثقافة من أجل ضبط المستوى العالمي(١٥). إلا أن الشكوك والظنون ما زالت قائمة لحد الآن بخصوص المستقبل الذي يمس من جهته عدم تكافؤ البنيات السياسية بعولمة المشاكل أكثر من منطق الأشياء التي تحملها هذه الأخيرة .

٣- التحليلات الجيوبوليتيكية :

يعد هذا التحليل من أعظم التحليلات وأكثرها حضوراً نظراً لأهميته القصوى في التعاطي مع الأحداث والأشياء ذات البعد النظري لكن همه الأول هو التخلص من .....التجريد الإستراتيجي..... للحرب الباردة بالتركيز عل تحليل حقيقة الفضاء . فالتحليل الجيوبوليتيكي يعطي الأولوية للدولة في قدرتها على القوة العسكرية في التعامل في إقليمها ما يمنحها المناعة والصلابة في مواجهة التحدي وفق ما يعود عليها بالخير . لذا جاء ..... الجيوبوليتيك بمثابة منهجية شاملة لتحليل للأوضاع السوسيو- سياسية المقترحة محلياً عن طريق ما تحمله من تمثيل يخصها ... التحليل الجيوبوليتيكي لا بد من الإشارة بموجبه عن طريق التنسيق الداخلي والخارجي لوضع ما : يمكننا الحد من حقل الجيوبوليتيك من طريق العلاقات الدولية ، وبصفة أقل نتيجة التنافس الإستراتيجي بين الفواعل(١٦).

يشكل هذا الطرح قطيعة مع ما جاءت به الجيوبوليتيك الكلاسيكي مع ماكيندر على سبيل المثال في أولى نظرتها المتميزة عن الجغرافيا . لكن الكل ما في الأمر وهو عن طريق هذا الطرح يمكن التموقع في واجهة مهمة وجامعة في علاقة داخلية وأخرى خارجية . إن الجيوبوليتيك يحاول الجمع بين قوة الداخل ومعطيات الخارج في توازن إستراتيجي غير مسبوق من طريق البحث عن قوى داعمة لوجوده ما يضمن بقاء الدول كناية لاستمرارية وجودها . وبالرغم من وجود ثمة العديد من التحاليل في تفسير أكثر للتحولات العالمية مع أو ضد ما جاءت به المقاربات الجغرافية باهتمامها الواسع والعميق بالدراسات الإقليمية . إن فهم العالم وتحولاته بات متوقفاً عبر ما تم استحداثه من أدوات ومفاهيم في طرح وتحليل وتفسير تلك الفواعل والرهانات المؤدية والعاكسة لما تعج به الساحة الدولية . هذا ما تمخض عنه جملة من التحديات والرهانات التي كانت وما تزال تقف حجرة عثرة في وجه توجهات الدول ومساعيها ؛ إلا أنها متولدة منها ومتوقفة على مجابهتها خاصة تلك

التي باتت تهز من سياسات الدول وتخيف المجتمعات مثل الضغط الديمغرافي ، ومخاطر البيئة ، وانفجار البيو تكنولوجي وغيرها دون معرفة مخاوفها ومخاطرها تجاه مصير البشرية ما يدعو الدول المتسببة في ذلك والمسئولة أن تغير من نظرتها بمواجهاتها(١٧).

إنها مسؤوليات جمة وتحديات عظمى لا يليق للدولة الواحدة مواجهتها بمفردها ما دامت متولدة عنها ؛ إلا أن الطرح بات مأخوذاً به . فما العمل إذن ؟ وكيف يتم عن طريق ماذا مواجهة هذه التحديات وبأي نوع من السياسات يمكن استخدامها ؟ يحاول من خلال ما توصل إليه ستانلي هوفمان Stanley Hoffmann أن ينطلق جوزيف ناي عقب إجراء مقاربة للعالم بعدما اعتبره فضاءً مجزأً إذ يحمل العديد من ساحات التنافس والكل واحدة منها وعليها يوجد فواعل موزعة بحيث تختلف في علاقاتها بإنشاء واقع خاص بها . يشكل هذا الواقع الدولي من منظور هوفمان مثله كمثل .....الكعكة ..... ذات الأطباق المتعددة (multi-layared cake) لكن بدون طلاء لكي يتم شد الكل(١٨). أي بمعنى آخر أن ما توصل إليه العالم في تجربته الأحادية والمليئة بالتحديات ربما جعلته مهيكل بين دوله لكنه من الصعب الأخذ به بحيث لا يمكن فهم الكل إلا بتجزئته من أجل تسهيل فهمه ومعرفته وتحليله من خلال نظرتين هما : ازدواجية منطق الدولة (العالم أحادي المركز)، أما الثانية تقوم على الرهانات المحلية (العالم المتعدد المراكز). إن حقول الحركة مختلفة لكن ترتيبها متوقف من العلاقة الموجودة بين الفواعل والرهانات(١٩).

الخاتمة :

يعد أسلوب التحليل أو أنماط التحليلات من إحدى النقاط المهمة خاصة في رصد مؤشرات العالم وتحولاته من وإلى بحسب الاتجاهات المسيطرة والتوجهات المعدة بشأنه والتي يمكن معرفة فيها وبموجبها إلا عن طريق تطور العالم إما نحو الأسوأ أو باتجاه الحسن. فالغاية في الأمر هو أن متابعة أطوار العالم وتطورات دوله من أجل صناعة واجهته عبر المجتمع الدولي عن طريق تلك البيئة الدولية التي تقوم على ملفات وقضايا وموضوعات ماسة وضرورية في التعامل معها بكل جدية وعقلانية .

فالعالم السياسي هو ما تقوم عليه الدول خارجياً عن طريق ما يمنحه داخلها من بناءات وفرص تقضي بالتجاوب مع تطوراته لكي يتم ذلك البناء الأساسي للدول من خلال ما تتعاطاه من قوة وتماسك وتضامن في ما بينها . ولعل هذا الصرح لم يعتن به بالكامل في ظل احتراس الدول بعضها لبعض ، الأمر الذي أجبرها أن تعيش فترات من الأزمات والنزاعات والحروب المظلمة أكثر من عهد السلام المشرق فيما بينها من دون أن تعزم على تطوير العالم من خارجه بعيداً من ذلك إلا في ظل السعي وراء التكالب وفرض القوة والبحث عن السيطرة ما جعلها تفقد هذا التوجه لديها . لكن هذا يبقى ناقصاً في ظل عدم بلوغ الدول جميعها بما فيها القوية منها بأن تعتني به بدليل أنها كانت ترى وما زالت فيه

مناسبة سانحة لا تعوض في تحقيق مطامحها ومآربها على حساب غيرها ما انعكس على مستوى العالم نفسه بعدما أصبح ليس مستقراً ، وغير آمن ، وغير منتج للقيم وللأفكار والرؤى الجادة والمتجددة لعالم الغد.

هذه الدول بما فيها القوية منها ما زالت تمر بمخاض عسير نتيجة ما قامت عليه من تصورات ورهانات باتت تدفع بها إلى حسابات خاطئة ، وذلك إما بالعودة إلى الحلول الراديكالية من طريق تنامي اليمين المتطرف في الداخل أو بمواجهة الإرهاب في الخارج .

إنها معادلة صعبة ومعقدة للغاية بحكم منطق الحرب الذي عمر طويلاً في إرث الدول وثقافة المجتمعات ما جعلها تفقد الثقة لديها مما انعكس سلباً على روح التعامل والتعاطي مع قضايا العالم الحساسة والخطيرة التي هي من صنيعها من دون القدرة على صناعة بدائلها من نظم وقوانين تشريعات قد تبعدها عن مواقع الزلل والتشرذم والانقسامات وتقربها من مواطن الألفة والتضامن والشراكة.

المصادر والمراجع:

1-Kende Istawan, Dynamism of War , of Arms Trade and Military Expenditure in the Third World , 1945-1976 Instand Research on Peace and Violence, n° 2, 1977, p.59-67.
2-Hans J.Morgenthau, Politics among nations , (New York, Alred Knopf, 1960).
3-Charles Krauthammer, The Unipolar Moment , in Rethinking American Security : beyond Cold War to new world Order, G. Allison and G.F. Treverton (eds.), (New York (N.Y), Norton, 1992).
4-Samuel Huntington, The Crash of civilizations , in (Foreign Affairs , Vol .72, n° 3, Summer, 1993).
5-Pierre Lellouche , Le nouveau Monde : de l'ordre de Yalta au désordre des nations, (Paris, Grasset, 1992).
6-Laster Thurow, La Maison Europe (trad.fr), Paris, Calmann-Lévy, 1992).
7-Robert Keohane and Joseph Nye, Power and Interdependence . (Boston , Little ,Brown,1977).
8-Paul Kennedy , Naissance et Déclin des grandes puissances (trad.Fr.), (Paris, Fayard, 1990).
9-Kenichi Ohmae, The Borderless World, (New York , Harper , 1990).
10-Robert Reich, L'économie mondialisée (trad.Fr.) , (Paris, Denoël, 1993).
11-Marisol Touraine, Le bouleversement du monde Géopolitique du XXI e siècle, (Paris, Seuil , 1995).p.49.
12-ThomasPiketty, Capital is the Twenty First - Century , Translated to English by Arthur Goldhammer, (Harvard University Press, 2014).
13-Pierre Hasner, Beyond nationalism and internationalism , Survival , été 1993.
14-Paul Kennedy, Préparer le XXI è siècle (trad.fr.), (Paris, O. Jacob, 1994).

15-Marie-Françoise Durand , Jacques Levy , Denis Retaillé , Wallenstein, le Monde, espaces et systèmes , (Paris, Presses de la FNSP, et Dalloz, 1993, 2 e éd).
16-Michel Foucher, Fronts et Frontières : Un tour du Monde géopolitique, (Paris, Fayard, 1998,).p.439.
17-Paul Kennedy, Préparer le XXI è siècle, Idem.
18-Stanley Hoffmann, Le Dilemme américain : suprématie ou ordre mondial , (Paris , Economica, 1982).
19-James Rosenau Turbulence in World politics, A theory of change and continuity , Princeton (N.J.)., (Princeton University Press, 1990).